الجمهورية

الخميس 09-02-2017 العدد 1755

إبراهيم من "اليسوعية": الإنسان في الأمن العام قيمة مضافة

خلال اللقاء

لبّى المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم دعوة رئيس جامعة القديس يوسف الأب البروفسور سليم دكاش، الى لقاء عقد في مبنى "حرم الإبتكار والرياضة" في منطقة المتحف تخلّله حوار في كلّ القضايا التي تعني الأمن العام في الأمن والسياسة والإقتصاد وحقوق الإنسان ومواجهة الإرهاب.

حضر اللقاء الى رئيس الجامعة: نوابه، عمداء الكليات، مديرو المعاهد وعدد من الضيوف تقدّمتهم السيدة نايلة معوض، رئيس المجلس الإقتصادي الإجتماعي روجيه نسناس، رئيس مكتب شؤون الإعلام العميد نبيل حنون، رئيس مكتب شؤون العديد في الأمن العام العميد الركن رياض طه، رئيس تحرير «مجلة الأمن العام» العميد منير عقيقي وعدد من الإعلاميين والحقوقيين ومن ممثلي مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات ومؤسسات حقوقية تعنى بحقوق الإنسان وحشد من اساتذة الجامعة الحاليين والسابقين بفروعها المختلفة وحشد طالبي من فروعها ولا سيما من كلية الحقوق والعلوم السياسية ومدرسة الجمهور.

وقد لفت دكاش في كلمته إلى أنّ ابراهيم «أعطى الوظيفة الأمنيّة التي يشغلها طابعاً مختلفاً، فيه انفتاح وروح انسانيّة وتفاعل مع الآخرين وحداثة في العمل والرؤية. اصبحت المديريّة العامة للأمن العام بإدارته نموذجاً للإدارة العامة الناجحة، البعيدة من الروتين، بعدما صارت الخدمة فيها أفضل وأسهل وأسرع. وتحوّلت معه الى ادارة مبادرة تقرّب المسافات مهما كانت بعيدة، تسعى الى الحلول مهما كانت صعبة، تعمل للمصالحة ونشر لغة الحوار مهما كانت الجدران عالية». وقال: «تمرّ المنطقة، ومعها لبنان، بأوقات مصيريّة تاريخية ستكتب مستقبلنا في العقود المقبلة. وهي أوقات تستدعي من الجميع العمل لترسيخ الصيغة اللبنانية الفريدة، القائمة على العيش الواحد، واللقاء المشترك وتعزيز الحياة، في مواجهة سياسة أهل الجهل والتطرّف والموت. هذه الصيغة التي تستند اليها جامعة القديس يوسف في سياستها التربوية منذ تأسيسها»، معتبراً أنّ «التجربة اللبنانية القائمة هي اعجوبة حقيقية في هذا المحيط المتفجّر، وهي بلا شكّ العلاج المطلوب للمجتمعات المتعدّدة، من أجل تحقيق اللقاء حول المشترك بينها».

ابراهيم

من جهته، قال ابراهيم: «ارتأيت في هذا اللقاء المميّز أن أتحدّث معكم من القلب الى القلب، نتحاور في لغة العقل والضمير، لغة الانسان، الذي يبقى الأساس في بناء الدول وتقدّمها. هذا الجانب من الحق الانساني الذي أفردنا له مساحة مهمة في خططنا التطويرية وبرامجها، بالاضافة الى مهماتنا الادارية والامنية والخدماتية. أضحى الانسان في الامن العام قيمة مضافة لا بل مميّزة، تدخل في صلب عمل عسكريّيه اليومي، مُحَصَّنا بإنجازات تجسّدت:

اولاً: عملياً وميدانياً بتدشين بناء جديد لنظارة التوقيف الاحتياطي، وإنشاء دائرة حقوق الإنسان. وثانياً: إصدار «مدوّنة قواعد السلوك العسكري» بالتنسيق مع مكتب الامم المتحدة في لبنان».

وشدّد على أنّ «موضوع حقوق الإنسان أضحى أولوية الدول بعد انتهاء الحرب الباردة، وصار أولوية قصوى مع ظهور ما تزعمه المجموعات والتنظيمات الإرهابية عن «دولة الخلافة» التي تبيد الحضارات وسلالاتها من بني البشر، من دون أن تستثني أيّ جماعة»، موضحاً «أننا في لبنان نعي ونعيش معنى حقوق الإنسان كون بلدنا أُنشِئَ بإسم الحرية، كان موئلاً لطالبيها والهاربين من الظلم والعبودية، تكوينه الثقافي والديموغرافي يقوم على تنوّع مكوّناته السياسية والاجتماعية والدينية. ولذلك أشدّد على انه ليس مبالغةً القول إنّ الثقافة السياسية والظروف الإجتماعية والاقتصادية السائدة، في دول كثيرة تُعتبر عوامل رئيسة في تدهور أوضاع حقوق الإنسان وتعثّر التحوّل الديموقراطي. أما المعيار الأساس في تقويم نظام الحكم والثقافة السائدة من منظور حقوق الانسان فهو معيار الحرية. وبهذا المعنى فإننا في لبنان شعباً ومؤسسات، اخترنا منذ كنا، الحرية كأصل تتفرّع عنه بقية الحقوق».

وشدّد ابراهيم على أنّ «بلدنا يعاني الأمرَّين على امتداد حدوده، وفي داخله، جراء الإرهاب المنظّم الذي تقوم به جماعات تتمدّد على مساحة العالم العربي وتجاوزته إلى أوروبا والولايات المتحدة الاميركية. كما أنّ نتائج هذا الإرهاب في الأقليم كانت كارثية على بلدنا الذي تحلّ في ربوعه مجموعات تخطى تعدادها المليونين بين وافد ولاجئ، والمؤسف أنّ من بينهم مَن يريد بلبنان شراً سنقف بوجهه أيّاً تكن التضحيات».

وأعلن «أننا نشجع كلّ شخص مسؤول أو يعمل في القطاع الخاص، أن يسعى الى تمتين عمليات التواصل بين القطاع الرسمي والمجتمع المدني، وتقديم المشورة والمشاريع البنّاءة لتحديث المؤسسات الرسمية، ووضع الاطر الكفيلة لمنع الفساد وإقفال مساربه المتعددة، ودعم المؤسسات ببرامج بنّاءة ومفيدة، ولا يسعى الى تقويضها في مشاريع لا تشبه مجتمعنا، ولا تحترم تاريخنا وقيمنا المنصهرة في تعدّدية حضارية - ثقافية - دينية، دفع اللبنانيون أثماناً كبيرة للمحافظة عليها».

> دكاش: التجربة اللبنانية القائمة أعجوبة حقيقية في هذا المحيط المتفجّر

وتوجّه الى الحاضرين بالقول: «على الرغم من الأعباء التي تستنفذنا، لم نغامر يوماً بالقول بالتضحية بحقوق الإنسان على مذبح الأمن، وسنستمرّ في مهماتنا ببراعة الجرّاح ومهارة المشرّعين، انطلاقاً من قناعتنا وسعينا لقيام الدولة الآمنة وليس دولة الأمن التي تصادر الحريات والحقوق. فالقوانين التي تحكم عملنا انما هي من صميم المواثيق والاتفاقيات الدولية التي وقعها لبنان، ومنها السجون والسجناء»، مؤكّداً «أننا متمسّكون بحقوق الإنسان وبالتعاون مع المجتمع الدولي، وسائر المنظمات الحقوقية المسؤولة بما فيه خير الانسان، متّهماً كان أم بريئاً، لكن دائماً وفقاً للقوانين والاصول التي تنص عليها التشريعات اللبنانية».

ثمّ دار حوار ردّ خلاله ابراهيم على مداخلات الحاضرين، قبل أن يتبادل ودكاش دروعاً تقديرية، وقد قدّم اليه رئيس الجامعة كتاب «le Portrait De L›universite» فيما أهداه ابراهيم كتاب «سرّ الدولة» عن تاريخ الأمن العام. كما قدم الى مكتبة الجامعة مجموعة مجلدة عن أعداد «مجلة الأمن العام» للأعوام 2014، 2015 و2016.

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"